

سياسة الحفاظ على المدينة التاريخية في إطار التنمية المستدامة

قصبة الجزائر العاصمة نموذجا

أ. نوال قلاب ذبيح

جامعة أم البواقي

الملخص : إن التراث هو احد المكونات الأساسية التي تكشف العمق الحضري للأمم لما يحويه من شواهد تاريخية و اجتماعية و عمرانية ، و كذلك رسالة حضرية تلخص مسيرات الشعوب و نمو المدن و تطورها فهو يمنح للمدن خصوصيتها و أصالتها المميزة مما يجعل منها قيمة تاريخية و مقصدا سياحيا ، ولهذا فان التراث جزء لا يتجزأ من مقومات أي مدينة على مر التاريخ وقد تعرضت المناطق التراثية في كثير من بلدان العالم إلى تغيرات حضارية و اجتماعية أدت إلى تدهورها إلا انه ابتداء من القرن الماضي بدا ظهور التيارات الفكرية التي تنادي بالحفاظ على المدن التاريخية التراثية خاصة بعد تزايد الاتجاه طار العيش للسكان في المدن العام لصناعة السياحة في إطار التنمية المستدامة وقد انتهجت الجزائر على غرار باقي دول العالم سياسة الحفاظ على التراث باعتباره احد مصادر التنمية المستدامة وقصبة الجزائر العاصمة كنموذج لذلك .

لقد تفتنت كافة دول العالم لكون مستقبل التنمية مرهون و مرتبط بالمدينة لذلك سعت و كثفت كافة الجهود و الطاقات المادية و البشرية من اجل إرساء ورشات لإعادة التأهيل و تحسين الظروف الاجتماعية للسكان بها " و تعبئة موارد و أدوات متنوعة و إطلاق مبادرات كبرى لأجل محاربة الفقر و الهشاشة و الأمية و الإقصاء لكن تبقى هذه الإجراءات على العموم غير كافية لمعالجة الإشكاليات الاجتماعية . " (1) كما أكدته الكثير من التقارير المحلية و الدولية مما أدى إلى طرح جملة من التساؤلات العميقة : كيف يمكن معالجة التدهور الحضري الذي تشهده العديد من المدن ؟ و أي سياسة لإنقاذ العديد من الأحياء و السكان الفقراء من الهشاشة و الفقر و التهميش ؟ وكيف يمكن التنسيق بين مختلف البرامج او القطاعات الاجتماعية ؟ وأياجهزة قانونية أو مؤسساتية يمكن استعمالها ؟ لذلك ظهر مفهوم سياسة المدينة أو السياسة الحضرية كمقاربة مندمجة لحل هذه الإشكاليات التي تتخطى فيها الأوساط و المجالات الحضرية.

- تعريف السياسة الحضرية: "هي السياسة العامة و القطاعية التي تباشرها دولة ما في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية على مستوى المجال الحضري و مجموعة التدابير و القوانين و البرامج التي تهدف إلى تحسين إطار العيش للسكان في المدن. " (2) و تتصف السياسة الحضرية عموما كونها: ترابية و إرادية و عمومية.

• ترابية: بمعنى أنها تجمع عددا من الفاعلين الدولة و الجماعات المحلية و المصالح القطاعية و القطاع الخاص و جمعيات المجتمع المدني للعمل في مجال ترابي محدد.

• إرادية: بمعنى أنها تتجسد في وسائل مادية و بشرية توفرها الدولة و شركاؤها بصفة مباشرة لفائدة تراب معين و سكان معينين وذلك على شكل عقد برامج محددة تضاف إلى البرامج القطاعية.

• عمومية: أي أنها تستجيب لنمط من التدخل العمومي في إطار إستراتيجية محددة لإدماج المجالات الترابية المتضررة في إطار سياسة شمولية لإعداد التراب الجهوي و الوطني .

- أهداف سياسة المدينة : ظهرت سياسة المدينة كرد فعل سياسي على استفحال مشاكل المدن في عدد من الدول الغربية ولا سيما مع بروز مشكل الضواحي وهو ما فرض عليها التفكير في وضع برامج خاصة لمواجهة هذه المشاكل و أعطيت لها تسميات مختلفة مثل : المدينة الاجتماعية و عقد التنمية الاجتماعية للأحياء و ميثاق جودة المدن و

- التجديد الحضري و أجندة 21 المحلية و المخطط المحلي للسكن و سياسة المدينة و ماشابه لكن بغض النظر عن التسميات فان أهم الأهداف التي وضعتها اغلب الدول المعنية لهذه البرامج هي :
- التخفيف أو القضاء على الاختلالات و الفروقات المحلية أي الفرق بين الأحياء الغنية و الفقيرة بهدف تحقيق نوع من الانسجام و التناسق الحضري بين مختلف مناطق المدينة و مختلف استخدامات الأرض .
 - تزويد المجالات المتضررة بالبنيات و التجهيزات الأساسية في ميادين الإدارة التربية و التعليم و الفنون و....
 - دعم التنمية الاقتصادية للمناطق المتضررة عن طريق إيجاد فرص الشغل و تشجيع التكوين و المبادرة و تحويل هذه المناطق من ضواحي ضعيفة اقتصاديا إلى مناطق اقتصادية تساهم في التنمية المحلية.
 - " تحقيق الانسجام الاجتماعي عن طريق إدماج المجالات و الفئات المهمشة (العاطلون من الشباب والنساء و المعوقون) في النسيج الحضري القائم ".(3)
 - الديمقراطية و الحوكامة : بما يفيد توسيع دائرة المشاركة السياسية تحسين تدبير الموارد المادية و البشرية و تكوين القدرات المحلية.
 - تحسين صورة هذه المناطق وجاذبيتها عن طريق تحديد نسيجها الحضري و تحسين إطار العيش بها و ضمان الأمن و محاربة ظواهر المخدرات و العنف و كل أشكال الباتولوجيا الحضرية .
 - وهناك عدة اعتبارات يجب أن يأخذ بها بعين الاعتبار أثناء الشروع في إعداد أي سياسة حضرية وهي :
 - "الأخذ بعين الاعتبار كل المظاهر المتعددة لل عمران و بكل أبعادها .
 - يجب أن تضمن تعديلا كاملا يجسده تخطيطا عمرانيا .
 - العمل على التنسيق ما بين العناصر الاقتصادية و الزمانية و المكانية للموقع و النظام العمراني أي المنجز ما بين ما تلح عليه الوضعية الاجتماعية داخل وحدة مكانية بصدد إعادة الإنتاج أو الإنتاج أو تقوية العمل و بمعنى أوسع مجموع العناصر مميزاتها أو العلاقات ما بين هذه العناصر و مميزاتها ".(4)
 - ويعتبر التخطيط العمراني و التسيير الحضري هما الوسيلة و الخيار الأفضل لتجسيد رؤى و تطلعات السياسة الحضرية و التي هي في الأساس حوصلة لمجموع الدراسات و الإجراءات و العمليات التشريعية و المالية التي تمكن الجماعات العمومية من تقسيم كل منطقة و كل وسط حضري و كذا تحديد فرضيات التهيئة المناسبة والتي تشمل تحسين الوضع العمراني تحسينا متماشيا و الطبيعة و المعطيات الخاصة بكل موقع لذا يتطلب الأمر تبني سياسة تنمية ملائمة تساعد على تحقيق التنمية المتوازنة و تساهم في علاج مشاكل الريف و الحضر معا .
 - وباعتبار المناطق التراثية القديمة جزء لا يتجزأ من المدن و من نسيجها الحضري العام فقد استوجبت تطبيق سياسة حضرية على الوسط الحضري أن تراعي و تأخذ بعين الاعتبار الأنسجة العتيقة و القديمة و خاصة منها التي تصنف على أنها تراث معماري و إنساني و حضاري سواءا محلي أو عالمي خاصة بعد ظهور مفهوم - التنمية المستدامة - و إسقاطها على المجالات الحضرية بكل أبعادها الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية لذلك ظهر مفهوم سياسة الحفاظ كمقاربة نظرية و عملية لإعادة بعث التراث من جديد .
 - مفهوم المدينة التاريخية : " وهي كل المدن التي شيدها أو بناها آباؤنا و أجدادنا القدماء بكل مالها من مميزات في العمارة من المعالم التاريخية أو معلم تاريخي يجب علينا المحافظة عليه لأنها تدل على حضارتنا و تاريخنا كذلك بما فيها من صناعات تقليدية و حرف و غيرها ".(5)

- مفهوم المنطقة التاريخية: "هي مجموعة مباني متصلة أو منفصلة أو جزء من مدينة حيث تتمتع بنمط عمراني ومعماري متميز ولها قيمة خاصة من الناحية التاريخية أو العلمية أو الفنية أو الجمالية." (6)
- التراث: "إن كلمة التراث تعني مأتم توريثه و تضم في طياتها الانتقال من الماضي إلى المستقبل وفي الحقيقة إن هذا الإرث الذي حصلنا عليه من أسلافنا يجب علينا تمريره إلى الأجيال القادمة سواءا في جانب الفكر و الأدب و الفلسفة و الثقافة أو في جانب الفنون و العمارة و التصميم و في كافة جوانب الحياة فكرا و تطبيقا و بحسب منظمة اليونسكو: "فان التراث يمكن تقسيمه إلى تراث ثقافي و تراث طبيعي و بحسب منظمة اليونسكو فان التراث الثقافي قديكون مادي او معنوي و يمكن أن يكون هناك نوع ثالث من التراث المختلط حيث توجد بعض المواقع التي تجمع بين الطبيعي و الثقافي". (7)

- أنواع التراث: في إطار الاهتمام بدراسة التراث و بغرض حمايته ، قامت منظمة اليونسكو بتصنيف التراث لعدة أقسام

- تراث ثقافي: وحسب منظمة اليونسكو يتكون من:
- الآثار: وتشمل الكهوف ، أعمال النحت ،
- المواقع: وهي أعمال مشتركة بين الإنسان و الطبيعة.
- المجمعات: وهي مجموعة مباني منعزلة أو متصلة و التي لها قيمة عالمية و استثنائية من وجهة نظر العلم والفن.
- تراث ثقافي لا مادي: ويتجلى في التراث الفكري و الاجتماعي ويتمثل في العادات و التقاليد ،
- تراث طبيعي: ويضم المعالم الجغرافية و تشكيلات فيزيائية و جيولوجية.
- المعالم الطبيعية: وتضم التشكيلات الفيزيائية و البيولوجية من وجهة نظر الجمال و الفن .
- المواقع الطبيعية: و المحددة بدقة من طرف الجمال الطبيعي .
- التشكيلات الجيولوجية و الفيزيوغرافية: وهي تحتوي على أجناس حيوانية و نباتية مهددة بالانقراض و لها قيمة علمية .
- التراث العمراني: "انه كل ماشيده الإنسان من مدن و قرى و إحياء و مباني و حدائق ذات قيمة أثرية أو معمارية أو عمرانية أو اقتصادية أو تاريخية أو علمية أو ثقافية أو وظيفية". (8) ويتم تحديد هذا التراث تحت ثلاث مستويات:
- مباني تراثية: ذات الأهمية التاريخية و الأثرية و الفنية و العلمية الاجتماعية بما فيها الزخارف و الأثاث و البيئة المرتبطة و المحيطة.
- مناطق التراث العمراني: وتمثل في المدن و القرى و الأحياء ذات الأهمية التاريخية و الأثرية و الفنية و العلمية و الاجتماعية بكل مكوناتها من نسيج عمراني و ساحات عامة و طرق و أزقة و خدمات تحتية و غيرها .
- مواقع التراث العمراني: وتشمل المباني المرتبطة ببيئة طبيعية متميزة على طبيعتها أو من صنع الإنسان.
- أسباب تدهور التراث العمراني: "هناك العديد من العوامل التي أدت إلى تدهور مناطق التراث العمراني ويمكن إيجازها فيمايلي:
- "عوامل طبيعية: كالمياه الجوفية و المناخ والكوارث الطبيعية.
- عوامل عمرانية: كظهور استعمالات دخيلة على المباني الأثرية و الكثافة المرورية ، الضوضاء والتلوث بأنواعه .
- عوامل اجتماعية: غياب الوعي الاجتماعي بالتراث وضعف الإحساس بالانتماء للفضاء التراثي و تزايد النمو السكاني.

• عوامل اقتصادية: وتتمثل في إهمال الصيانة وانخفاض المردود الاقتصادي وقلة الأعمار و الاستثمار في مناطق التراث العمراني.

- عوامل إدارية: تعدد الجهات المسؤولة على الحفاظ و قصور سياسات الحفاظ و التشريعات. "(9)

- أهمية الحفاظ على التراث العمراني و المعماري: وتظهر أهمية التراث العمراني في الجوانب التالية:

- الأهمية التاريخية و الحضارية: يعد التراث العمراني من المنظور التاريخي الحضاري كثر حضاري ثمين فالتراث العمراني يعكس جانبا من جوانب الهوية الوطنية للدول " وذلك من خلال إبراز دورها التاريخي و أصالة شعبها و حضارتها مما شجع العديد من الدول على المحافظة على تراثها العمراني. "(10) ويمكن قياس الأهمية التاريخية للتراث العمراني من خلال مؤشرين أساسيين:

• المؤشر الزمني: ويعبر عنه تاريخ إنشاء المبنى حيثما يزداد أهمية هذا المؤشر بزيادة عمر المبنى التراثي.

• المؤشر الرمزي: ويرتبط بعدة عوامل مثل مدى تعبير المبنى التراثي على عصره و تاريخه، ندرة المبنى وتميزه مقارنة بمباني أخرى من نفس الفترة الزمنية ومدى أصالة مواد المبنى و نسبة التغيرات فيه.

- الأهمية الاجتماعية: التراث يغذي و ينمي روح الانتماء و الهوية للشعوب وهذا يعني إعادة الحياة إلى المواقع و المباني التاريخية و تواصل الأجيال

- الأهمية الاقتصادية: (السياحة الثقافية) حيث يعد التراث موردا اقتصاديا للترفيه و التزه و الاستجمام مما يؤسس لتنمية مستدامة عن طريق الاستخدامات الجديدة لهذا التراث العمراني كالفنادق و التزل و المطاعم التراثية.

- الأهمية الفنية و الجمالية: باحتوائها على مباني قديمة ذات مفردات و عناصر عمرانية نادرة و منفردة مستمدة من أصالتها و مهارة صناعتها و القيمة الجمالية هي المعيار الأكثر موضوعية لتحديد الأهمية.

- مفهوم الحفاظ المتعلق بالتراث العمراني و المعماري: الحفاظ المعماري يمكن تعريفه بأنه الإجراءات و الأعمال التي تأخذ لمنع التلف و إطالة عمر التراث المعماري و عملية الحفاظ يجب أن تتم بدون الإضرار بالمبنى وبدون تدمير أو تزوير للقيمة التاريخية وهي عملية تضم العديد من التخصصات و تجدر الإشارة " إن مصطلحا للحفاظ المعماري اليوم لا يشمل التوثيق و الحفاظ على المواد و المباني التقليدية و المهارات و الحرف القديمة فقط ولكن أيضا حماية المستوطنات البشرية التاريخية و الثقافية و التي لا تزال تبدي أو تظهر نوعية و أسلوب حياة أو ميزة ثقافية. "(11)

- سياسات و أساليب الحفاظ على التراث العمراني و المعماري: هناك عدة أساليب للتعامل مع التراث وهي:

• إعادة البناء و التعمير: يرتبط هذا الأسلوب بعمليات إعادة التخطيط و تعمير المناطق التراثية المتدهورة و التي تستلزم عمليات إزالة أو تجديد واسعة النطاق و بشكل جذري كما تهم هذه السياسة بالبعد الوظيفي و القيمة الاقتصادية للاستعمال فتعطي بذلك إمكانية الاستغلال بما يتناسب و التغيرات العمرانية و التكنولوجية .

• المحافظة على التراث: وهي عملية مركبة تشمل تعيين و تصنيف تسجيل حماية صيانة و ترميم و إعادة تأهيل و تجديد للمناطق و المعالم التاريخية بكل عناصرها العمرانية المعمارية و الجمالية و التاريخية كما تشكل تحسين و تطوير مستوطنات الحياة القائمة باعتبارها المرأة العاكسة للتراث و القيم الثقافية و منع إي اعتداء عليها أو تشويهها بأي شكل من الأشكال .

• الترميم: يتميز أسلوب الحفاظ هذا عن غيره باهتمام بالقيمة الثقافية و الأثرية و كأولوية أولى بالنظر إلى القيمة الوظيفية و الاقتصادية بحيث يتم إعادة العناصر المرممة إلى أصلها.

- الحماية: يرتبط هذا الأسلوب بأسلوب الترميم و التجديد بل يتعداه إلى وضع معايير و اشتراطات لاستغلال و إعادة توظيف المناطق التراثية لضمان صيانتها و استغلالها لأطول وقت ممكن و بالتالي حمايتها من المؤثرات الخارجية البيئية منها و العمرانية التي تؤثر سلبا عليها وعلى محيطها .
- إعادة التأهيل: يهتم هذا الأسلوب بكل المباني التاريخية من حيث ترميمها، تجديدها، حمايتها، صيانتها، وإعادة استعمالها و محيطها العمراني من حيث تحسين طرقها و تزويدها بالبنية الأساسية من مرافق وخدمات لازمة وذلك حتى تتكامل المناطق التراثية التاريخية مع المناطق الحديثة بالمدن .
- الصيانة: يتضمن هذا الأسلوب استدامة و استمرارية تكيف المنطقة الأثرية مع التغيرات السريعة والمستمرة الحادثة من حولها فهي تمزج بين اهتمامها بالنواحي المعمارية و العمرانية و كذا التغيرات الحضرية و الاجتماعية و التكنولوجية.
- مبادئ الحفاظ على التراث العمراني: هناك العديد من المبادئ التي يجب مراعاتها في عملية الحفاظ على التراث العمراني و التي تساعد في إنجاح عمليات الحفاظ على التراث و وصولها إلى النتائج المرجوة و استمراريته منها:
- المشاركة المجتمعية: وذلك بتوعية الناس و تقوية روح الانتماء للمجال و الفضاء وكذا تعزيز روح المواطنة لديهم و معرفة مطالبهم الحقيقية لضمان مساهمتهم في عملية الصيانة.
- الأصالة: " الحفاظ إلى ابعد حد ممكن على أصالة المكان باعتباره التراث أداة تاريخية و ليست فنية "(12)
- الاستدامة: إن الهدف الأساسي من سياسة الحفاظ على التراث هو ضمان استمرارية التراث للأجيال المقبلة لذلك لابد من تشجيع الاستثمار الاقتصادي بهذه المناطق و تنمية الوعي و الفكر الاجتماعي للأفراد إضافة إلى اختيار مواد صيانة تمتاز بالديمومة و مقاومتها للعوامل المختلفة.
- قابلية التطوير: وتحمل في طياتها معنى المرونة و اعتبار التراث كنسق مفتوح مرن يتقبل التغيرات الحاصلة سواءا على الصعيد المحلي أو الدولي و مواكبة كل جديد حول نظريات الحفاظ .
- التنمية المستدامة: إن التدهور المتزايد للوسط الطبيعي البيئي و التغيرات الجوية أدى إلى الإحساس و الشعور بالخطر الذي يهدد هذا الكوكب المهدد بكارثة بيئية خطيرة " فبدأت بعض المبادرات المتزايدة ابتداء من سنة 1968 إلى غاية عقد قمة ري ودي جانيروا في 1992." (13) وقد حضرها وفود أكثر من 171 دولة و الآلاف من الوكالات الدولية وكذا قمة جوهانسبرغ في 2002 وذلك سعيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة و المتمثلة في:
- تحقيق التنمية و الصحة للسكان و العدالة الاجتماعية و الاستدامة البيئية و رفع المستوى المعيشي للسكان الحضريين و القضاء على الهامشية و الفقر الحضري وكذا إدماج مقاربة المشاركة السكانية في وضع و صنع القرار.
- مفهوم التنمية المستدامة: تعددت وجهات النظر المختلفة حول تعريف التنمية المستدامة حيث نذكر أهما: " كل ما نفعله جميعا حول السعي لتحسين حياتنا و تطويرها مستخدمين كل الموارد و الوسائل و الأدوات و المعرفة المتاحة من حولنا وذلك دون الإضرار بقدرات الأجيال القادمة." (14)
- وللتنمية ثلاث أبعاد أساسية:
- البعد الاقتصادي: والذي يندرج من مفهوم النظام الاقتصادي المستدام و الذي يسمح بإنتاج السلع و الخدمات لإشباع الحاجات و تحقيق الرفاهية دون الإضرار بالثروات و الموارد وتغيير أنماط الانتهاج و الاستهلاك و ترشيدها .

- البعد الاجتماعي: وذلك من تحقيق العدالة في توزيع الثروات بين الأفراد و تكافؤ الفرص بينهم و توفير الخدمات الأساسية كالتعليم و الصحة و العدالة في المجالات و الأوساط الريفية و الحضرية وذلك بتحفيز المشاركة و تفعيل دور المرأة و كل الفئات الاجتماعية و الديمقراطية و الثقافية و مكافحة الفقر و التهميش.
- البعد البيئي : " ويتمثل في الإدارة المتوازنة للموارد الطبيعية و حماية المناخ من الاحتباس الحراري و إدارة المخلفات الخطرة و النفايات الصلبة و المياه المستخدمة و مكافحة التصحر و ضمان التنوع الحيوي و البيولوجي و حماية وإدارة المياه العذبة." (15)

- التنمية المستدامة و التراث العمراني : إن مفهوم الاستدامة جسده العمران العتيق من خلال التوافق العفوي المترابط مع البيئة و الاستغلال الأمثل لمصادر البيئة الطبيعية وفق تطور التجربة الخطأ على مر السنين و كان العمران يعتمد على الطاقة السلبية أو الذاتية باستغلال مصادر الطاقة الطبيعية كالشمس و الرياح و إمكانيات الأرض كما قدمت معالجات بيئية ذكية كتوفير التهوية و النسيج المتضام و توفير الظلال و استخدام الأفنية و الاعتماد على مواد البناء محلية أما على الصعيد الاجتماعي فقد جسّد النسيج العتيق بغضائه المفعم بالعلاقات الاجتماعية العميقة لعلاقات الجيرة المتأصلة و روح الجماعة و عمق الانتماء للفضاء و تعزيزا لتعاون و الضبط لاجتماعي المبني على الأعراف و التقاليد .

- التراث العمراني في الجزائر : تتميز الجزائر بمساحتها الشاسعة و جمالها الخلاب الذي جعلها ملتقى العديد من الحضارات القديمة هذه الأخيرة بعد زوالها تركت إرثا تاريخيا و حضاريا كبيرا مجسدا في مواقعها و مدنها الأثرية المنتشرة على كافة التراب الوطني الشاهدة على تلك الحقب الزمنية وعلى صعيد عالمي تحتل الجزائر المرتبة الثانية بعد إيطاليا من حيث المواقع الأثرية الرومانية إضافة إلى موقعي الهقار و الطاسيلي المصنفين عالمي كأقدم المواقع الشاهدة على تاريخ الإنسان الأول ، كما تحتوي الجزائر على 430 موقعا و معلما أثريا منها سبعة مصنفة كتراث عالمي من طرف اليونسكو تمثل ما نسبته 10.6 بالمئة من المواقع العربية المصنفة و 0.7 بالمئة على المستوى العالمي و توجد هناك عدة مواقع أثرية مصنفة عالميا في الجزائر قلعة بني حماد (1980) ، تيبازة (1982) ، تيمقاد (1982) ، جميلة (1982) ، طاسيلي (1982) ، واد ميزاب (1982) قصبة الجزائر (1992) لكن العديد من الوقائع تدل على تدهور خطير للتراث العمراني و المعماري للبلاد نتيجة نقص الصيانة فالجديد يلتهم القديم و الأنسجة الحضرية الموروثة تتآكل و بالموازات نجد الهياكل الحديثة توظف و بشكل فوضوي مما يزيد في تدهور التراث العمراني القديم وفي تشوه نسيجه المهدد بالزوال إضافة إلى تغيير معالمه و أحيانا الاختلال التدريجي لمحتوياته و العزلة و عدم إدماجه مع النسيج العمراني الحديث وهذا ما أدى إلى خسارة جزء كبير من هذا الإرث وقد ظهرت عدة أدوات و نصوص قانونية تشيد و تنادي بالحفاظ على التراث و المواقع الأثرية خاصة " بعد صدور قانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي الذي يعد القانون الرئيسي الذي يحكم العمليات المتعلقة بالتراث العمراني في الجزائر حيث أحدث تغييرا في المفاهيم و المعايير و الضوابط المتعلقة بحماية و صيانة التراث " (16) . ولعل أهم نقطة تطرق إليها هذا القانون تتمثل في إنشاء صندوق خاص بحماية التراث الثقافي يكون ممولاً من المداخل المحصل عليها من الاستغلال المباشر أو الغير مباشر للتراث فهو يهدف إلى إيجاد مصادر تمويل للعمليات الترميم و الصيانة ، كما انه يؤكد على ضرورة إشراك المجتمع المدني في عمليات صيانة و حماية التراث العمراني و لتفعيل إستراتيجيته وضعت مخططات لحماية التراث الثقافي و تتمثل في :

- مخطط حماية المواقع الأثرية و المناطق المحمية التابعة لها (ppmvss) : هو أداة قانونية ظهرت بموجب مرسوم التنفيذي 323 /03 المؤرخ في 09 شعبان 1442 هجري و الموافق ل 05 أكتوبر 2003 ، تنفيذ و تجسيد هذه الأداة ضمن

حدود المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و هذا بالنسبة للمناطق المحمية المصنفة فهو يحدد القواعد العامة للتنظيم و البناء و الهندسة المعمارية و التعمير عند الحاجة و كذلك تبعا لاستخدامات الأرض ضمن المنطقة المحمية وكذا الارتفاقات ضمن شغل الأرض .

- المخطط الدائم لحفظ و استصلاح القطاعات المحفوظة (ppsrss) : ينص هذا المخطط هذا المخطط على إجراءات خاصة للحماية لا سيما المتعلقة بالمتعلقات الثقافية العقارية المسجلة في قائمة الجرد الإضافي أو في انتظار التصنيف أو المصنفة و الموجودة داخل القطاع المحفوظ .

- المخطط العام لتهيئة الحظيرة الثقافية : يقصد بالحظيرة الثقافية تلك المساحات التي تتسم بغلبة الممتلكات الثقافية الموجودة عليها و بأهميتها و يتم تحديد حدودها وفق لمرسوم تنفيذي منبثق عن قرار مشترك بين وزير الثقافة ووزير الجماعات المحلية و البيئة و التهيئة العمرانية والغابات وذلك بعد استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية " وبعد المخطط العام لتهيئة الحظيرة الثقافية أداة للحماية تدرج في مخططات التهيئة و التعمير ويحل مخططات التهيئة و التعمير ويحمل مخططات شغل الأرض بالنسبة التي تدخل ضمن حدود الحظيرة . " (17) وهناك قوانين أخرى تطرقت إلى التراث العمراني بشكل مباشر مثل :

- القانون 30/90 و المؤرخ في 12/02/1991 والذي تناول قواعد تسيير الممتلكات الثقافية الموقوفة.
- القانون 03/78 و المتعلق بالتهيئة العمرانية و الذي تطرق في مضمونه إلى ضرورة حماية المواقع العمرانية التاريخية و تحقيق استدامتها كما وضع هذا القانون الأهداف الرئيسية للمخطط التوجيهي لحماية المواقع الأثرية و التاريخية ضمن إستراتيجيتها .

- القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 المؤرخ في 20/02/2006 والذي يدعو إلى التكثيف من عمليات الحفاظ و الصيانة للتراث التاريخي و العمراني.

- الحفاظ على قصبة الجزائر العاصمة من اجل تحقيق تنمية مستدامة نموذجاً : تعتبر القصبة العاصمة التاريخية للجزائر كبلد وهي النواة الأولى لقيامها كدولة باعتبارها الشاهد التاريخي على مختلف الحضارات التي تعاقبت عليها فهي رمز للتراث العمراني و المعماري و الثقافي الذي طالما بقى شاهداً على تنوع الفكر و التجسيد و البناء للعمارة التقليدية من طرف العثمانيين الذين أبدعوا و تميزوا في إعطاء روح المدينة التي بقيت تصارع الزمن من اجل بقاء و استمرار قيامها ، وهي كانت ولا زالت تلعب دوراً هاماً في تنظيم المجال الحضري للعاصمة فهي بمثابة المحرك الأساسي و النواة المركزية لتركز أغلبية البنى التحتية كالميناء و مختلف محطات النقل سواء البرية أو البحرية وحتى خطوط النقل القديمة بالإضافة إلى أهم محطة للنقل عبر المترو وهي الآن قيد الأشغال كل هذا يجعل منها مدينة لها تأثير مجالي على حساب المترو بول " ويرجع مايسمى اليوم بالقصبة إلى عهد الفينيقيين الذين استغلوا هذا الموقع لقابليته للتجارة الدولية فأسسوا مدينة سموها جزيرة النورس وذلك إشارة إلى وجود عدد من الجزر أمام ساحلها مستعملين اسماً تغير إلى ايكوسيوم (ICOSIUM) . " (18)

بعد الاحتلال الروماني عام 40م وقبل هذا الاحتلال كانت مدينة نشطة لاسيما في التجارة البحرية . وتعاني القصبة اليوم من النمو السريع للسكان و التكثيف القوي لنسيجها العمراني وهو الشيء الذي نتج عنه تقادم التراث المبني و ندرة المرافق و الهياكل القاعدية " كما أن تطور النشاطات الهامشية ساهم في ظهور بعض المشاكل التي زادت من حدة الأزمة ويمكن كذلك القول بان التقهقر الاقتصادي و المشاكل الديموغرافية والتدهور المادي للمدينة ساهموا في ظهور و بروز ظاهرة التهميش ، ولقد تكاثفت العديد من الأسباب البشرية و الاجتماعية و الاقتصادية و تفاقمت و ساهمت في

تصعيد الوضع المتردي بالقصبة و خاصة بعد مغادرة العائلات الأصلية لها وحل محلهم سكان جدد اندفعوا نحوها و عاشوا فيها تحت ظروف صعبة مما أدى إلى حدوث تدهور عميق على مستوى هياكل المباني و كذلك القيمة المعمارية لهذه الأخيرة نظرا للنقص و أحيانا للغياب الكلي لأعمال الصيانة بالإضافة إلى التدخلات التي لم تكن خاضعة لأي متابعة أو مراقبة ومن بين هذه التدخلات إعلاء الطوابق و الاستغلال المفرط للمباني و عمليات لتجديد و الهدم و لتوسعة غير مطابقة للمواصفات التقنية .

وتكشف الوثائق الموجودة عن العديد من الدراسات التي أجريت منذ أول اهتمام أبداه صناع لقرار السياسي خلال السبعينات وكان اهتمام هذه الدراسات منصبا على كشف ضرورة الحماية و خصوصا على مختلف الصعوبات المرتبطة بإشكالية - مركز تاريخي - باعتباره إطارا مبنيا ذو أشكال قانونية معقدة للملكية و بوصفه مضمونا ثقافيا يتغير عند كل حدث بارز وكذا تم تسجيل غموض يتعلق بالإرادة السياسية رغم توافر الإمكانيات المالية و البيانات الدراسية " وفي الوقت الراهن يثير المركز التاريخي للجزائر العاصمة قلق السلطات العامة لسببين على الأقل فمن جهة ظلت القصبة و التي هي وحدة مكانية و حضرية ذات ظروف فضائية غير مستقرة مهمشة كما هو الحال في عهد النظام الحضري السابق ومن جهة ثانية ومن حيث المضمون الاجتماعي لم يتم تأهيل السكان للاستفادة من فوائد مختلف برامج تحسين الظروف الاقتصادية التي تم إنجازها في الأجزاء الحديثة من المدينة . " (20)

وفي إطار برنامج إعادة إحياء القصبة و المسطر من طرف اليونسكو و التي صنفت قصبة الجزائر العاصمة كتراث عالمي سنة 1992 وقد تم رصد ثلاث أصناف من الفاعلين وهي:

• الفعاليات المؤسسية (صناع القرار) : يمارسون أعمال الحماية بمبدأ الوصاية الإدارية و الممثلين في رئاسة الدولة و الوزراء المعنيين و الولاية والجمعية الشعبية الحضرية .

• هيئات الدراسة المكلفون بحماية القصبة و إعادة تأهيلها: الأمر يتعلق باللجنة الدائمة لتطوير و تنظيم و تجهيز تجمع مدينة الجزائر COMEDOR وورشة القصبة و مكتب التدخل وتنظيم عمليات تجهيز القصبة OFIRAC وهي على شكل مكاتب دراسات تتكفل بالترميم و الهدم و إعادة إسكان الأسر المتضررة.

• المجتمع المدني : خاصة بعد الانفتاح السياسي في التسعينات و المتمثل في الجمعيات المدنية هدفها الوحيد هو الدفاع عن حماية القصبة بوصفها عملا عمرانيا و تاريخيا و فضاء للعيش .

ونظرا لتضارب مصالح مختلف الفاعلين وعدم تسطير قوانين واضحة تبين حدود التدخل و المسؤوليات فلقد فشلت المحاولات الأولية للمحافظة على القصبة بداية من السبعينات " وخلال الثمانينات كانت تضم 1700 مبنى منها 1200 من الصنف المحلي و 500 من الصنف الاستعماري أي عمارات و تم إحصاء 7895 مسكن من بينها 649 وحدة غير مسكونة و كانت الكثافة بأعلى المدينة تقدر ب 864ن/هكتار مقابل 1047ن / هكتار في القصبة السفلى و يبلغ تعداد سكان القصبة حاليا اقل من 35.000 نسمة . " (21) وقد حلت محل هذه الإجراءات وخلال التسعينات مبادرات جدية و حقيقية تعالج قضية حماية القصبة كالمخطط الدائم للحماية و الاستغلال PPSMV وهو ينص على وضع إطار مؤسسي و قانوني و تقني يضمن حماية موقع معين بفضل محتوياته وقواعده ويهدف إلى المحافظة و إعادة التأهيل و ترميم النسيج القديم ضمن الاستمرارية الزمنية من خلال تقليل كثافة السكان تدريجيا و إدماج القصبة في مجموع المدينة و تنمية التوجه الثقافي و السياحي وهي العمليات التي يتوخى منها تحسين ظروف السكن و العمل و استرجاع وحدة المركز عبر ضمان الاستمرارية بين البحر والقصبة السفلى و القصبة العليا والقلعة وقد حدد المخطط بعض الشروط المسبقة نوردها كالتالي :

- الحماية و الاستغلال ليست مجرد تراكم لعمليات ترميم محددة بل ينبغي ان ينصب العمل على إطار للعيش يخص وسطا اجتماعيا كاملا حيث لا يمكن فصل السياق البشري عن السياق المشيد .
- يصبو المخطط إلى أن يكون في أن واحد مخططا عمرانيا حيث تنفذ أعمال الصيانة و التهيئة بشكل متوازي وهو ما يستدعي أن يكون الحل شاملا
- بما أن الأمر يتعلق بمدينة حية فلا يمكن احتزالها في مجرد أمين لتراث استثنائي أو مدينة - متحف و مدينة يتم فيها تخليد ذكريات ماضي عريق بل إن دراسة المخطط الدائم للحماية و الاستغلال تتوزع على ثلاثة أطوار رئيسية يتضمن كل واحد منها مراحل أعمال ينبغي تنفيذها حسب الأهداف المسطرة
- أطوار المخطط الدائم للحماية و الاستغلال : تتمثل أطوار المخطط فيما يلي :
- تحليل الموقع من خلال جوانبه و اندماجه في محيطه المباشر ودوره في العاصمة يليه قراءة المعطيات الاجتماعية و الاقتصادية
- يشمل الطور الثاني إعداد المخطط أي تحديد العمليات التي يجب القيام بها و التوجهات في مجال الصيانة و الترميم و إعادة التأهيل
- أما الطور الثالث فيتعلق " بتوصيات تنفيذ مخططات العمل بعد دراسة قانونية للملكية العقارية وتحديد المتدخلين المحتملين " (22)
- وحتى يشمل مجهود الحماية كافة البيانات يقترح المخطط تحليلا عمرانيا كاملا للبيانات مع الأخذ بعين الاعتبار الموقع و الأنسجة المختلفة التي تجسد خصائص هندسية و ثابت يمثل كل واحد منها فترة معينة وان ما يتكرر بشكل مستمر في مخطط التهيئة الشامل هو عنصر الاهتمام بتوظيف البرامج الهامة التي يجب إن تمكن من بلوغ الأهداف الشاملة و التي تشكل دعائم المخطط و لذلك يقترح المخطط 4 خطوات ينبغي القيام بها وهي كالتالي :
- إعادة تأهيل الأنسجة العتيقة بالقصبة العليا و المنطقة السكنية كأحياء البحر الأحمر و علي عمار و سيدي رمضان .
- إعادة هيكلة النسيج المتنوع الذي يميز حي البحرية.
- إعادة هيكلة حي سوق الجمعة و عمار القامة حيث مجال النسيج التقليدي و الاستعماري.
- " تهيئة الفضاءات الفارغة أو التي يجب إفراغها بعد الانهيارات التي حدثت في حي لالاهم و حي البحر الأحمر " (23).
- ويقترح المخطط الدائم للحماية و الاستغلال ضمن دراساته و تصاميمه وإنشاء أقطاب تنشيطية ينتظر أن تشكل مساحات للنشاطات و التنشيط وان تمثل حلقة وصل بين الموقع وباقي أجزاء المدينة من خلال توفير أكثر ما يمكن من النشاطات الترفيهية حسب القدرات المتوفرة و البنايات ذات القيمة المعمارية و الهندسية و المآثر المصنفة و القصور و البنايات التاريخية و غيرها و يبلغ عدد هذه الأقطاب ثمانية يتم تحديدها انطلاقا من فضاءات معينة في الموقع و تشكل مناطق تجهز بالمرافق أو المناطق وظيفية و عوامل للنهوض بالقصبة و استغلالها بشكل امثل وهي على الشكل الآتي :
- حي البحرية: يضم حاليا غرفة التجارة لمدينة الجزائر و الخزينة العامة و مركز الشيكات البريدية و يعد منطقة مرافق إدارية و مالية.
- حي لالاهم : القريب من باب الواد و الذي يتوقع أن يصبح منطقة النشاط الثلاثي
- ساحة بن باديس : المحاطة بعدد من المعالم المصنفة و بقصور و متاحف و التي من المرتقب ان يصبح لها توجه نحو احتضان النشاطات الثقافية و السياحية

- مركز القيادة البحرية: والميناء و القباب التي تربط المدينة بالبحر و يعد قطب السياحة و الفن و التجارة .
- باب عزون : قلب وسائل النقل و المعاملات التجارية و فضاء للمetro و عربات التلفريك المعلقة .
- باب الجديد: الثقافة و الترفيه.
- القلعة: الثقافة و العلوم المتقدمة.
- سيدي رمضان : نشاطات الصناعة التقليدية و التكوين حيث ستنمو النشاطات الثقافية و الترفيهية و العلمية و هكذا تتخذ الأقطاب المبرمجة شكل برامج دائمة تستهدف إدماج القصبة في المدينة ككل .
- خلاصة : بالنظر إلى النتائج الحالية في مجال تحديد و توضيح معالم السياسة التي ينبغي أتباعها (الإطار القانوني و الأهداف و مخططات العمل) فان مسألة المحافظة على القصبة و استغلالها لا تزال مطروحة و الحقيقة أن وضعها الحالي يستدعي تدخلات مستعجلة إضافة إلى تعبئة كافة المعنيين و يتضح من خلال التجربة التي مرت بها مدينة الجزائر وهي تجربة غنية بالدراسات و المخططات إن الانخراط الفعلي و المستمر للفاعلين سواء أكانوا مؤسسين أم لا و إدراج عملهم في الاستمرارية الزمنية - الدوام و الاستثمار الأمثل تمثل شروطا حتمية و مؤكدة لنجاح أية سياسة للحماية وتبين التجربة انه في غياب مثل هذه الالتزامات و في غياب تمتع الفاعلين الميدانيين بالاستقلالية تكون في نفس حجم المهام الموكلة إليهم لا يمكن أبدا أن تتم عملية الحماية بالشكل السليم حتى مع وجود إرادة سياسة واضحة لقد حان الوقت أن تقرأ القصبة من خلال حقائقها القاسية و الآثار الاجتماعية للتهميش الذي يطالها حاليا بتعبير آخر يجب أن تضفي سياسة المحافظة مصداقية اكبر على المخططات من خلال تنفيذ أعمال ملموسة تتولى حماية القصبة و استغلالها دون إهمال الجانب القانوني و التشريعات العمرانية عموما و المتعلقة بالتراث العمراني خصوصا و التي يجب أن تتصف بالمرونة و الفهم السليم لها و بالتطبيق العلمي و العملي بما يقتضيه المناخ و المحيط السياسي و الاجتماعي و الحضاري عموما حتى يتسنى للقصبة أن تحدث أقطابا للنشاطات الاجتماعية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية وان تستعيد دورها الأساسي و يعاد إليها وضعها كوحدة عمرانية و اجتماعية و ثقافية ضمن سياسة حضرية كاملة لمدينة الجزائر .
- الهوامش:
- 1 - الموسوي هاشم عبود و حيدر صلاح يعقوب : التخطيط و التصميم الحضري -دراسة نظرية و تطبيقية حول المشاكل الحضرية ، ط 1 ، 1426 - 2006 ، دار ومكتبة الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ص 31-32 .
- 2 - د/ محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2008، ص 316-317
- 3- les changements climatiques quels défis pour le développement territorial aux Maroc ; actes tables ronde organise par INAU 08/08/2009 ; page 72.
- 4 -علي السلمي : سياسات و استراتيجيات الإدارة في الدول النامية ، مكتب غريب ، القاهرة ، 1985 ، ص 55 .
- 5 - عبد الله سعد ألفوزي: الإطار القانوني لتنظيم المدن التاريخية في الجمهورية اليمنية ، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، معهد الدراسات و البحوث العربية قسم القانون ، ص 11.
- 6 - عبد الله سعد ألفوزي: مرجع سبق ذكره ، ص 12- 13 .
- 7 - أيمن عزمي جبران سعادة : آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري ، دار البعث ، مصر 2009 ، ص 48 .

- 8 - الأمانة العامة للهيئة العليا للسياحة : ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية و تميمه ، المملكة العربية السعودية ، ديسمبر 2003 ، ص 6 .
 - 9 - احمد عواد جمعة: الاستدامة العمرانية في المناطق ذات القيمة التاريخية، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2007، ص 15 - 19.
 - 10 - د/ عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني : إدارة التراث العمراني ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر ، الرياض ، 2012 ، ص 30- 34 .
 - 11 - وزارة الشؤون البلدية و القروية: دليل المحافظة على التراث العمراني، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية 2005، ص 8.
 - 12 - ناهد جميل جبر مفلح : إعادة إحياء و ترميم البلدة القديمة ، دار الشروق للطباعة ، لبنان ، 2009 ، ص 30 - 31 .
 - 13 - سليمان الربا شي : دراسات في التنمية العربية الواقع و الأفاق ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998 ، ص 238 .
 - 14 - سليمان مهنا : التخطيط من اجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد الخامس و العشرون ، 2009 ، ص 489 .
 - 15 - احمد سيد البيلي : وسائل السيطرة على مشكلات البيئة المستدامة ، دار النشر الحديث ، الأردن ، 2009 ، ص 30 .
 - 16 - الجريدة الرسمية العدد 44/98 القانون 04/98 المتعلق بحماية التراث الثقافي المؤرخ في 15 جوان 1998.
 - 17 - الجريدة الرسمية العدد 60/المرسوم التنفيذي المتعلق بحماية التراث سنة 2003.
 - 18 - الجيلالي عبد القادر : تاريخ المدن الثلاث : الجزائر ، مليانة ، المدينة ، الديوان الوطني للمطبوعات و النشر، الجزائر ، 1972، ص 66- 67 .
 - 19 - المركز الوطني للدراسات و البحوث العمرانية 2007، ص 10 .
 - 20 - العربي اشبودن : قصبة مدينة الجزائر -الحماية و الفاعلون - مداخل في الملتقى الدولي للتراث و التنمية المستدامة في المدن التاريخية بالمغرب العربي المعاصر ، الرباط، المغرب ، 2003 ، ص 117 .
 - 21- Rachida zadam retro spective des projets de revalorisation de la casbah d'Alger ;mise en contexte in acte du colloque international lumières sur la ville Alger mai 2003 p 101 .
 - 22- Djafer lesbet M chronique de réhabilitations avortées le cas de la casbah d'Alger in acte du colloque de Tunis 1992 ;p72.
 - 23 -العربي اشبودن : مرجع سابق ذكره ، ص 124.
- قائمة المراجع باللغة العربية:
- قائمة الكتب:
- 1- احمد سيد البيلي : وسائل السيطرة على مشكلات البيئة المستدامة ، دار النشر الحديث ، الأردن ، 2009.
 - 2- احمد عواد جمعة: الاستدامة العمرانية في المناطق ذات القيمة التاريخية، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2007.
 - 3- الأمانة العامة للهيئة العليا للسياحة : ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية و تميمه ، المملكة العربية السعودية ، ديسمبر 2003.

- 4- الجليلي عبد القادر : تاريخ المدن الثلاث : الجزائر ، مليانة ، المدية ، الديوان الوطني للمطبوعات و النشر، الجزائر ، 1972.
- 5- العربي اشبودن : قصبة مدينة الجزائر -الحماية و الفاعلون - مداخل في الملتقى الدولي للتراث و التنمية المستدامة في المدن التاريخية بالمغرب العربي المعاصر ، الرباط، المغرب ، 2003.
- 6- المركز الوطني للدراسات و البحوث العمرانية 2007.
- 7- الموسوي هاشم عبود و حيدر صلاح يعقوب : التخطيط و التصميم الحضري -دراسة نظرية و تطبيقية حول المشاكل الحضرية ، ط 1 ، 1426- 2006 ، دار ومكتبة الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن.
- 8- أيمن عزمي جبران سعادة : آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري ، دار البعث ، مصر 2009.
- 9- د/ عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني : إدارة التراث العمراني ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر ، الرياض ، 2012.
- 10- سليمان الرباشي : دراسات في التنمية العربية الواقع و الأفاق ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998.
- 11- سليمان مهنا : التخطيط من اجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد الخامس و العشرون 2009 .
- 12- عبد الله سعد ألفوزي: الإطار القانوني لتنظيم المدن التاريخية في الجمهورية اليمنية ، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، معهد الدراسات و البحوث العربية قسم القانون.
- 13- علي السلمي : سياسات و استراتيجيات الإدارة في الدول النامية ، مكتب غريب ، القاهرة ، 1985.
- 14- ناهد جميل جبر مفلح : إعادة إحياء و ترميم البلدة القديمة ، دار الشروق للطباعة ، لبنان ، 2009.
- 15- وزارة الشؤون البلدية و القروية: دليل المحافظة على التراث العمراني، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية 2005.
- قائمة القواميس:
- 16- د/ محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، مصر، 2008.
- قائمة الجرائد والمجلات:
- 1- الجريدة الرسمية العدد 44 القانون 04/98 المتعلق بحماية التراث الثقافي المؤرخ في 15 جوان 1998.
- 2- الجريدة الرسمية العدد 60 المرسوم التنفيذي المتعلق بحماية التراث سنة 2003.
- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:
- 1- Djafer lesbet M chronique de réhabilitations avortées le cas de la casbah d'Alger in acte du colloque de Tunis 1992 .
- 2- les changements climatiques quels défis pour le développement territorial aux Maroc ; actes tables ronde organise par INAU 08/08/2009 .
- 3- Rachida zadam retro spective des projets de revalorisation de la casbah d'Alger ;mise en contexte in acte du colloque international lumières sur la ville Alger mai 2003 .